

المغاربة يعيدون اكتشاف قواتهم المسلحة الملكية كذراع حديث ومحترف للأمان العام

مغرب
جديد
يعلن عن
نفسه أمام
محنة وباء
الكورونا



كورونا
تجعل
المغربي
يكشف تطورا
محترفا لقوات
الأمن ورجال
السلطة

لحسن العسبي

تعتبر القوات المسلحة الملكية أول مؤسسة منظمة ربحها المغرب بعد استقلاله، بل كانت هي المؤسسة الوحيدة المهيكلة بمقاييس التنظيم العسكري المعمول به في الدول الحديثة. وتكاد هذه التجربة تسجل فقط في ثلاث تجارب عربية وإسلامية هي التجربة التركية والتجربة المصرية والتجربة المغربية. بينما في باقي البلدان العربية فإن مؤسسة الجيش تأسست بالتواتر مع مرور سنوات استقلال تلك البلدان وتأسيسها أصلا كدول حديثة ما بعد اتفاقية ساكس بيكو، التي قسمت الخريطة العربية والإسلامية إلى أنظمة ودول تسعين بالمنة منها جديدة تماما، ولم تكن قائمة أبدا كدول.

بالتالي، فإن المؤسسة الحديثة الوحيدة التي استند عليها مغرب الاستقلال، كونها كانت قائمة ومنظمة وذات بنية تدريبية متكاملة وتقاليد تسييرية وتراكم تاريخي قديم جدا، هي مؤسسة الجيش. ولو عدنا إلى الكثير من الدراسات التي اشتغلت على تاريخ الجيش بالمغرب، سواء المغربية أو الأجنبية، سنجد أنها تجمع كلها على أن بلادنا شهدت مراحل من تجريب نظم عسكرية حسب بنية الأنظمة السياسية. وهي النظم التي لم تخرج عموما عن نوعين كبيرين، الأول جيوش تأسست على العصبية القبلية (وهي الموحدين ودولة المرينيين)، الثاني جيوش تأسست على العصبية الدينية وعلى الإمتثال للزوايا والنسب الشريف للعائلات الحاكمة (هنا بالأساس دولة الشرفاء السعوديين ودولة الشرفاء العلويين القائمة إلى اليوم منذ أكثر من 4 قرون).

لكن ما تسجله مصادر التاريخ تلك، هو أن المغرب من البلاد العربية والإسلامية القليلة التي بادرت منذ القرن 17 لكي يكون لها جيش نظامي، بمعنى أن تكون لها منظومة الجندية كهيئة مستقلة قائمة الذات، وهي التجربة الهامة في زمنها وضمن منظومتها الدولية آنذاك، التي دشنتها السلطان العلوي مولاي اسماعيل، من خلال تجربة «جيش العبيد» و «جيش البخاري» (والتسمية هنا آتية من أن قسم الجندية حينها كان يتم على صحيح البخاري). ومعنى ذلك أنه كانت للجند صفة رسمية وله أجر ودبوان خاص بتدبير شؤونه. لكنها تجربة لم يكتب لها التطور والاستمرارية لأسباب تنظيمية ومجتمعية وثقافية سلوكية (بالمعنى السياسي للتدبير العمومي). فقتطعت ضمن سباقات الصراع على السلطة بعد وفاة السلطان مولاي اسماعيل.

عودة فكرة الجيش النظامي المؤسساتي، ستبدأ في أواسط القرن 18، خاصة بعد هزيمة المغاربة بقيادة ولي العهد آنذاك الأمير محمد بن عبد الرحمان، أمام الجيش الفرنسي المحتل للشمال الجزائري (حينها) في معركة إيسلي يوم 14 غشت 1844. فقد كانت تلك الهزيمة البداية للتفكير في إصلاح منظومة

الدولة المغربية كهم لجزء من النخبة الحاكمة، وكان في المقدمة من محاولات الإصلاح تلك، إصلاح الجندية ودور الجيش وامتلاك صناعة السلاح. فكان أن بدأت محاولات جنينية في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان (محمد الرابع)، من خلال محاولة الإفادة من التجربة التركية، لكن أهم محاولات الإصلاح هي التي يشرها ابنه بعده، السلطان مولاي الحسن الأول، من خلال تأسيس دور للبارود (أي معامل جديدة لصناعة الأسلحة) بخبرة إيطالية وإنجليزية، وكذا استقدام

الفرنسي والإسباني بعد اتفاقية الحماية يوم 30 مارس 1912، فإنهما وجدا قائمة لمنظومة جيش ملكي مغربي شريفي، بوزراء للبارود (وزراء دفاع، لعل أكثرهم شهرة هو الوزير المنهي على عهد السلطانين مولاي الحسن الأول وابنه مولاي عبد العزيز). مما يعني أن الإستعمارين معا لم يدخلوا إلى المغرب على فراغ تنظيمي تبيري للدولة، بل كانت هناك مؤسسات قائمة، كما يعترف بذلك في مذكراته الماريشال ليوطي (أول مقيم عام فرنسي بالمغرب)، حدها في مؤسسة

وجد أمامه كدولة لممارسة دوره السيادي مؤسسة استراتيجية وحيدة قائمة وجاهرة وفعالة هي مؤسسة الجيش. بكثافة بشرية مهمة ووازنة حينها، مدربة وذات تكوين نظامي عصري وحديث. وأكثر من ذلك أنها تشكلت من خلال جنود مكونين ضمن المدرسة العسكرية الفرنسية وجنود مكونين ضمن المدرسة العسكرية الإسبانية وجنود قادمين من جيش التحرير المغربي (سواء في الشمال أو في الجنوب). وسيلعب هذا الجيش دورا محوريا في كل مراحل الإنعطافات الكبرى



منذ 1975، لم يعيش المغاربة تواجدا

ميدانيا على كامل خريطة البلاد

لقواتهم العسكرية الملكية حتى

هذه الأيام لمواجهة كارثة

وباء كورونا

الجيش ومؤسسة الفقهاء والزوايا (القانون) ومؤسسة التجار (جزء منهم كانوا محميين وجزء وازن منهم من المغاربة اليهود). بالتالي، فحين استعاد المغرب استقلاله،

توالي المشاكل الداخلية مع العديد من التنظيمات القبلية هناك وهناك، مما استنزف ذلك الجهود الإصلاحية. لهذا السبب، فحين جاء الإستعماران

حينها برز دور وطني آخر للقوات المسلحة الملكية المغربية، كان حاسما ومؤثرا في عمليات الإنقاذ والتطبيب والعلاج وأيضا إعادة بناء المدينة المدمرة بالكامل. ولن يعود إلى لعب دور تاطيري وطني كبير حتى سنة 1975، أثناء وبعد تنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء الغربية للمغرب من الإستعمار الإسباني. هنا مرة أخرى كان الإعتماد على اللوجستيك العسكري الحاسم لهذه المؤسسة كبيرا وفعالا.

هكذا، فإنه منذ تلك السنة، أي منذ 1975، لم يعيش المغاربة تواجدا ميدانيا على كامل خريطة البلاد لقواتهم العسكرية الملكية حتى هذه الأيام لمواجهة كارثة وباء كورونا. وهو التواجد الذي خلق عنصر اطمئنان ملموس لدى المواطن المغربي، بحكم السمعة التي راكمها الطب العسكري المغربي في العديد من المناسبات سواء داخل المغرب أو خارجه (مخيمات حماية ضحايا موجات البرد والتلوج بالأطلسين الكبير والمتوسط. ثم الدور الإنساني والطبي في الصومال وهايتي والبوسنة وفي السنوات الأخيرة بالأردن لتقديم المساعدة للاجئين السوريين وبغزة لتقديم الدعم للفلسطينيين المحاصرين). مع تسجيل معطى هام، هو أن بنية القوات المسلحة الملكية قد تغيرت تماما من حيث مستوى تكوين أفرادها، الذين أصبحوا اليوم جنودا وضباطا يمتلكون لمختلف مناهج المعرفة التواصلية الحديثة التي تكون للجيوش النظامية المحترفة.

من هنا، ذلك الشكل من التواصل الذي يسجله الجميع لأفراد هذه القوات مع رجل الشارع المغربي، من منطلق توعوي بناء، بلغة حوار جديدة تعتمد منطق الإقناع وتستند على قوة القانون. مما سمح اليوم بإعادة اكتشاف عمومية المؤسسة القوات المسلحة الملكية جديدة ومختلفة ومفرحة أيضا، لم تتحقق منذ اسابيع المسيرة الخضراء سنة 1975. دون إغفال التطور الحاصل أيضا

في وسائل العمل واليات الضبط والتنظيم والتدخل. والتي تتكامل باحترافية مع الجبل الجديد من رجال السلطة العمومية والجيل الجديد من رجال الأمن. مما يجعل المتابع الملاحظ، يسجل أن تمة تطورا ملموسا وحقيقيا طال أغلب هذه المؤسسات الوطنية المغربية (جيش، شرطة، رجال سلطة)، نتيجة لخير ترسيم ثقافة تدريبية جديدة متوائمة مع دفتر التحملات العالمية، الذي أساسه الحديثة الإستقلال الاحترام حقوق الإنسان والحداثة في ابتكار حلول للمشاكل.

كورونا، امتحان كبير يحاسب الكثير من هشاشة واقعنا العمومي الوطني (خاصة على مستوى الصحة العمومية)، لكنه أيضا يشكل فرصة لكي نعيد اكتشاف ببغطة مستوى تطور مؤسسات وطنية وازنة مثل مؤسسة الجيش ومؤسسات الشرطة ومؤسسة السلطة العمومية. هنا يقف المرء فعليا عند مستوى تطوري ملموس حققته الدولة بالمغرب. وهذا مكتسب إيجابي لا يمكن إلا تسجيله بإيجابية من منطلق وطني، والمطالبة بحمايته وتوسيع هوامشه.

لسنوات الإستقلال للمغرب الأولى عسكريا، خاصة بالجنوب لاسترجاع طرفاية من الإستعمار الإسباني سنة 1957، وصولا حتى حرب الرمال للرد على هجوم للقوات الجزائرية الحديثة الإستقلال بحاسي بيضا سنة 1963.

لكن هذه المؤسسة، على قدر ما لعبت أدوارها العسكرية الطبيعية والعادية (للدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد أو

ضمن مهام أممية عبر العالم)، فإنها ستلعب أيضا أدوارا اجتماعية وإنسانية حاسمة في لحظات كوارث كبرى واجهها المغرب، لعل أكبرها كان زلزال اكادير في سنة 1960.